التبيان لحقيقة ما جاء في البيان

تأليف

أبي الحسن مصطفى بن إسماعيل السليماني

الرسالة الخامسة من رسائل

الدفاع عن أهل الاتباع

حمد

الرسالة الخامسة

التبيان لحقيقة ما جاء في البيان

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله وكفى، وسلام على عباده الذين اصطفى، أما بعد:

فقد اطلعت على صورة من البيان الذي كُتب بتاريخ ١١من رمضان/ ١٤٢٣هـ، ووقَّع عليه جماعة، منهم الشيخ محمد بن موسى بن نصر، والشيخ سليم الهلالي، والشيخ علي الحلبي، ووقَّع بتوقيعهم الشيخ ربيع المدخلي -حفظ الله الجميع، ووفقني وإياهم لما يحب ويرضى- فأسأل الله عزوجل أن يجزي من سعى في إظهار الحق خيرًا، وأن يغفر لمن جانب الصواب - مع حسن قصده، ومبالغته في تحريه للحق وإتيانه البيت من الباب -.

وموقفي تجاه هذا البيان؛ يتلخص في حلقتين -إن شاء الله تعالى- فهذه الحلقة الأولى، وأسأل الله بأسمائه الحسنى، وصفاته العلى: أن يرزقني في أمري كله الهدى والسداد، وأن يجعلني هاديًا مهديًّا، وأن يشرح صدري للحق، وأن يجعل لي مودة في قلوب العالمين، وأن يحبِّب إلى قلبي عباده الصالحين.

وأما الحلقة الثانية -إن شاء الله تعالى- فإن احتجت إليها؛ ذكرتها مع تفاصيل كثيرة ومثيرة -إن شاء الله جل وعلا- وأسأل الله عزوجل أن يوفِّق الجميع لما يحب ويرضى.

وإنني إذ أكتب هذه الحلقة؛ أشكر كل من سعى في إصلاح ذات البين، وحرص على جَمْع الكلمة، ودَفْع نزغات الشيطان -سواء أصاب في ذلك أم أخطأ- فـ «لا يشكر الله من لا يشكر الناس».

كما أنني أهيب بإخواننا طلبة العلم من أهل السنة، المتابعين لهذه المحنة: أن يكفوا ألسنتهم عن كل ما يسوِّد الوجه في الدنيا والآخرة، وأن يقبلوا الحق

حيثما كان، وأن يردوا الباطل ممن كان، وذلك بِعِلْمٍ بالحق، وحلمٍ ورحمة بالخلق.

وأما البيان فموقفي منه - في هذه الحلقة - مجمل ومفصل:

(أما المجمل): فقد احتوى هذا البيان على كثير من أمور الحق -من حيث هي- وإن كان قد صيغ بطريقة يستفيد منها الغلاة، وينتحلون كثيرًا ممن وقَّع عليه، مع أنهم ليسوا منهم في غلوهم - وأنا أدين الله بما في هذا البيان من الحق: ظاهرًا وباطنًا، وقلبًا وقالبًا، وردودي -على الشيخ ربيع- المقروءة والمسموعة، بل كتبي وأشرطتي من قبل هذه الردود تنطق بذلك، ومن قوّلني غير ذلك؛ فأنا حجيجه في الدنيا، وبين يدي الله يوم القيامة، والله شهيد على ذلك.

وإنْ كان البيان قد صِيغَ صياغة ينتفع بها من لا يرتضي أكثرُ الموقِّعين منهجهم ومسلكهم، وقد كان المقام والحال والزمان في غنى عن هذا الأسلوب، بل كان يحتاج إلى عبارة واضحة في المراد، وحجة دامغة لدعاة الفساد، لكن لعل النظر إلى جلب المصالح ودرء المفاسد كان حاملًا على ذلك، ولكل مجتهد نصيب، والله المستعان.

(وأما المفصَّل): فلا بد لي أنْ أناقش ما جاء في البيان، وأبيِّن موقفي من ذلك، فأقول -وبالله تعالى أتأيد، ومنه أستمد العون والتوفيق-:

١ - لقد استهل الموقِّعون على البيان بقولهم -بعد الديباجة-: «إن هذه الخلافات الواقعة بين السلفيين، ولا يزال منها بقايا؛ خلافاتٌ من نزغ الشيطان. .»، وهذه الجملة كلمة حق، وفيها رد على من غلا في الأحكام، وجعلني -مع كثير من طلبة العلم- من غلاة أهل البدع، ومن الخارجين عن السنة، بل خارجين من الإسلام عند بعضهم، فما موقف الشيخ ربيع من هذا الكلام الذي يثبت أن الخلاف بين أهل السنة، لا بين أهل السنة وأهل البدعة؟

هل تراجع بهذا عن أحكامه الجائرة، أم لا زال مصرًّا -وبعد توقيعه أيضًا -؟!

وتقرير هذا الأمر مهم، وأعتذر لكل من عنده إفراط في الظن الحسن بإنهاء المحنة، لأن أحكام الشيخ -هذه- قد أصبحت دينًا عند كثير من المقلدة، فلا بد من بيان ثمرة هذا التوقيع، مع هذه الإهلالة المباركة.

٢ - يُسأل الموقِّعون جزاهم الله خيرًا -أولاً- من المسؤول عن هذه الخلافات، ومن الذي أثارها، وأذكى أوارها؟! ومن الذي صبر واحتمل، وتعامل بعلم وأدب مع المخالف المبير الذي لا يبقي ولا يذر؟!

والجواب عن ذلك مهم؛ لتوضع اللائمة على أهلها، ولا يتيه الباحثون عن الهدى في ظلام الإجمال، ودهاليز الغموض!!!.

٣ - لقد حمد الله الموقِّعون على إنهاء الفتن بآثارها وخلافاتها وأضرارها في ذلك المجلس، وإنني أرجو من الله ذلك، فلا يفرح بالفتن والخلاف -من حيث هو- إنسانٌ فيه خير، لا سيما بين أهل السنة، ولا سيما بين دعاتها، لكني لا أُفْرِط في التفاؤل ولا في الإياس، وإن بقي في العمر بقية؛ سيظهر لنا قُربُ ذلك وبُعده -إن شاء الله تعالى[1]-، وأسأل الله أن يحقق آمال الجميع في إصلاح ذات البين -على الحق- وفي قوة شوكة أهل السنة والجماعة، على ما كان عليه سلفهم من كتاب وسنة وفهم لسلف الأمة.

٤ - قولهم: «وقد تَمَّ الاتفاق على أمور، أهمها وأولها: توكيد ولزوم إنهاء هذه الفتنة وإغلاق أبوابها وأسبابها»، هذه العبارة كلمة حق، ويراد بها حق -إن شاء الله تعالى- والشيخ ربيع أحد من وقّع على هذا البيان ويَصْدُقُ عليه قول من

(١) وقد ظهر للناس وبسرعة - أن هذا البيان قد ذهبت آثاره، وأنه أثار فتنة وجدلاً واسعي النطاق، بسبب صياغته، وتقوية شأن الغلاة به، ثم إن الشيخ ربيعًا لا يقتنع علميًّا بمثل هذا، إنما يريد أن يكسب جولة وإن كانت قصيرة مؤقتة -!!!!

قال: «يداك أوكتا، وفوك نفخ»؛ فعليه إنهاء الفتنة التي افتعلها، وإغلاق أبوابها وأسبابها، وجزاه الله خيرًا؛ أن يُصْلِحَ ما أفسد، وإني لأشكر الشيخ ربيعًا إذ وقَّع على هذا، لكني أطالبه بالوفاء بما وقع عليه، وأنَّى له هذا؟!!

والحمد لله الذي جعله يعترف بأن هذه الأحوال التي تولَّي هو كبرها فتنة، وقد كان يسمي ذلك جهادًا، وإحياءً لمنهج السلف في الجرح والتعديل!!!

٥ - ما ذكره الموقِّعون حول خبر الآحاد، وأن ما أجمع أهل الحديث على صحته، فإنه يفيد العلم والعمل في العقيدة والأحكام؛ هو قولي، بل أرى أن الحديث إذا تلقته الأمة بالقبول، فإنه يفيد العلم، وإن خالف في ذلك بعض أهل الحديث المتأخِّرين عن هذا التلقي، وأن المخالف محجوج بالإجماع السابق، وأن كل حديث من أحاديث الآحاد حفت به القرائن؛ فإنه يفيد العلم، وأنا أدين الله بذلك، ومن نقل عني خلاف ذلك؛ فإما أنه يجهل كلامي، أو ظالم لي -شعر أو لم يشعر- أو تعلق بكلام في موضع، وَتَركَ مواضع أخرى أدق وأحكم، أو أخذ بعبارة لم أصِبْ فيها، وترك غيرها!!! فما هو الخلاف الذي يثيره الشيخ ربيع إِذَنْ؟! علمًا بأنه يجزم بأن خبر الآحاد وإن لم تحفَّه قرينة؛ يفيد العلم اليقيني، وعَدَّ خلاف هذا قول أهل البدع!!!

٦ - أما مسألة المجمل والمفصَّل؛ ففيما تضمَّنه البيان تفصيل:

أ- قول الموقِّعين: «مسألة المجمل والمفصل مسألة -بهذا الاصطلاح- لا تبحث إلا في كلام الله تعالى، وكلام رسوله ﷺ. .»؛ فيه نوع إجمال: فما هو المراد بقولهم: «بهذا الاصطلاح»، وما هو المراد بقولهم: «لا تبحث»؟

فإن كان المراد بذلك: أن مسألة المجمل والمفصَّل، ليس لها عنوان بهذا إلا في كتب أصول الفقه، وكتب الأصول وضعت أصلاً لخدمة الفقه، المأخوذ من الكتاب والسنة؛ إِذَنْ فهي تتناول الكلام والاستنباط من كلام الله تعالى، وكلام

رسوله ﷺ إذا كان هذا هو المراد؛ فلا إشكال في ذلك، لكن ليس فيه أدنى دليل للشيخ ربيع، الذي ينادي بأعلى صوته بأنَّ حمل المجمل على المفصَّل لا يجوز في كلام العلماء، وقد رددت عليه في كتاب مستقل سميته بـ: «الجواب الأكمل، على من أنكر حمل المجمل على المفصل»، وهو منشور -ولله الحمد- والمستَدِلُّ بهذا على أن مشايخ الأردن الموقِّعين؛ موافقون للشيخ ربيع على قوله في هذه المسألة؛ جاهلٌ أومماطل، وإن كانت صياغة البيان لا تمنع من هذا الفهم الفاسد!!!

وإن كان المراد غير ذلك؛ فما هو؟ ولكل مقام مقال، لكن الذي يؤكِّد أن المراد بذلك هو الأمر الأول؛ ما سيأتي بعد ذلك في هذه الفقرة -إن شاء الله تعالى- إذَنْ لا صلة لهذه الجزئية بمسألة الخلاف، ومعلوم أن إخواننا القائمين على مركز الإمام الألباني -ومن جملتهم الثلاثة الموقِّعون على هذا البيان- قد بينوا موقفهم بجلاء في هذه المسألة في بيانهم الأول، وهاهم أحياء يرزقون، فسلوهم عن مرادهم بذلك، ولا حاجة للاصطياد في الماء العكر، أو تعكير الماء ليُصاد فيه!!

ب- وقد يعكِّر على ما سبق قولهم: «بحث هذه المسألة في كلام العلماء ما يسمى: «إطلاقات العلماء»؛ كما ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - إلا أن هذا من أساسه غير صحيح، ودعوى أنه لا يقال: «مجمل ومفصل، في كلام العلماء، إنما يقال: «إطلاقات» دعوى غير صحيحة، وقد ذكرت فصلًا كاملًا عن أهل العلم في هذا، انظره في كتابي: «الجواب الأكمل»؛ فلعل الموقِّعين لم يستحضروا كل ما قيل عن أهل العلم في هذا الأمر، وأرجو أن يستدركوا ما فاتهم؛ لأن المقام مقام تقعيد، وستطَّلع الأجيال على ذلك -إن شاء الله تعالى- والكلام في هذا فرع عن استقراء تام.

ومجرد الوقوف على تسمية شيخ الإسلام بعض المواضع بإطلاقات العلماء؛

لا يلزم من ذلك عدم تسميتها مجملات، ومشتبهات، ومحتملات في مواضع كثيرة ﴿وَفَوْقَ كُلِّ ذِى عِلْمٍ عَلِيمٌ﴾ [يوسف: ٧٦].

ومع هذا كله؛ فليس في هذا أي حجة للشيخ ربيع؛ لأنه ينكر أيضًا حمل المطلق على المقيد من كلام العلماء، فهل أدرَكَ الشيخ ربيع أنه بتوقيعه على هذا قد خالف ما قرره سابقًا؟ فإن يَكُنْهُ؛ فالمطلوب منه الوفاء بما وقَّع عليه، وأن يتراجع عن أحكامه الجائرة على مخالفيه في أمر قد قال بقولهم في نهاية المطاف!! وإن لم يدرك أن توقيعه هذا يدل على التراجع؛ فليتهم فهمه في هذا الموضع، والله المستعان.

ج- لقد أثبتَ أصحابُ البيان أن الإطلاق المغلوط، الذي يوضِّحه كلام آخر للقائل نفسه، فإنه يُحكم بخطأ هذا الإطلاق، ويُقبل منه ذلك البيان، وعدم الحكم على صاحب ذلك الإطلاق بأنه مبتدع، إلا إذا كان مبتدعًا، أو صاحب هوى، أما إذا كان صاحب سنة غير معاند؛ فلا يحكم عليه بذلك، هذا: مع قولهم: «ونجعل المبين هو الغالب»، وهذا ملخَّص قولي في ذلك -ولله الحمد- وكتابي منشور من قبل هذا البيان، فليخْرِجْ لي منه أو من غيره من كلامي أحد شيئًا بخلاف ذلك، إلا أنني أتساءل: ما المراد بقولكم: «الإطلاق المغلوط»؟!! ولست بحاجة إلى الإطالة في هذا المقام!!

وبهذا البيان الذي رضي به الشيخ ربيع - هداه الله- يكون الشيخ قد رجع عن قوله، فَلْيَفْهَمْ هذا، وليتحلَّل من خصومه الذين شهَّر بهم، وليفهم هذا أتباعه الذين عدُّوا هذا من الأصول الفاسدة، وحكموا بالبدعة على قائله، بل أفتوْا بهجره، وهجر من لم يهجره، وهجر من لم يهجر من لم يهجره، وهجر من لم من لم من لم إلخ.

وبهذا يزداد أهل السنة بصيرةً بنعمة الله عليهم؛ إذ ثبَّتهم الله على الحق، مع

ضجيج التهويل، وعواصف التشهير، فياليت قومي يعلمون.

د- قولهم: «لا يجوز اتخاذ هذه المسألة: «إطلاقات العلماء» ذريعةً لتمشية كلام المبتدعة المشهورين؛ كأمثال سيد قطب وغيره».

أقول: سبق الكلام على مصطلح: «إطلاقات العلماء» بما يغني عن إعادته.

وأؤكِّد أنه لا يجوز استعمال هذه القاعدة: «حمل المجمل على المفصَّل» لتمشية كلام أهل البدع، بل تستخدم لإدانتهم، وحمل كلامهم المحتمل للبدعة وعدمها، على كلامهم الصريح في البدعة؛ فهذه القاعدة تُدين أهل البدع، لا تدافع عنهم، وتقطع تعلُّقهم بالحبال البالية، والحجج الواهية، وتكشف غموضهم وتلبيسهم، فهذا قولي -ولله الحمد- في هذه المسألة، لماذا يُصاغ البيان بصيغة توهم اتهام الأبرياء؟! وإذا كان قولي معروفًا في هذه المسألة؛ فلماذا هذا الضجيج من الشيخ ربيع، وها هو يُوقِّع على ما أقوله بعينه؟!

وما سبق من حملي بعض مجمل سيد قطب على مفصَّله في مسألة وحدة الوجود، فلوقوفي على كلام محتمل غير صريح، وقد فهم ما فهمته من هذا الكلام غيري من أهل العلم: كالشيخ ابن باز، والشيخ بكر أبو زيد، والشيخ الدويش، والشيخ صالح آل الشيخ -أجزل الله للجميع المثوبة- كما هو موضح في «الجواب الأكمل. .»، فلما وقفت على كلامه الذي فيه دلالة على القول بوحدة الوجود؛ أدنته بذلك، فلماذا هذه الأعاصير الوهمية، التي يثيرها الشيخ ربيع -عافانا الله وإياه-؟!

أمَّا إذا كان لسيد قطب أو لغيره كلام مجمل، ولا يحتمل ذلك أمرًا من الأمور التي أُخذتْ عليه، وكان له كلام مفصَّل في موضع آخر، يوافق كلام أهل السنة، حملنا مجمله على مفصله، رضى من رضى، وسخط من سخط!!!

٧ - ما ذكره الموقِّعون حول الكلام في أصحاب رسول الله ﷺ، ورضي الله عنهم- فحق كله، وهذا ما أدين الله تعالى به، وكتبي في ذلك مشهورة ومطبوعة منذ عدة سنوات، وما صدر مني من عباراة؛ فخاطئة في لفظها لا في العقيدة - وإلا فمكانة الصحابة الجليلة عندي مشهورة- ومع ذلك فقد أعلنتُ تراجعي عن تلك الألفاظ، وشكري لمن كان سببًا في بيان ذلك، مع عدم المبالاة بقصده ونيته، وقد ذكرتُ هذا في عدة مواضع من الكتب والأشرطة، إلا أنَّ الشيخ ربيعًا لم يقبل ذلك، فما معنى توقيعه على هذا البيان، بوجوب التوبة على من صدر منه شيء يُشعر بالتنقص لأحد من الصحابة، إذا كان لا يقبل ذلك؟! وهل التوبة عند الشيخ ربيع هي تلك التوبة المعروفة في ديننا؟ أم أنها توبة بني إسرائيل: ﴿فَتُوبُوٓا۟ إِلَىٰ بَارِئِكُمْ فَٱقْتُلُوٓا۟ أَنفُسَكُمْ﴾ [البقرة: ٥٤]، على أن للشيخ ربيع مخالفاتٍ منشورةً في الخلق، مقروءة ومسموعة، -ويعرفها الموقعون على هذا البيان أيضًا- ولم يعلّق عليها الشيخ إلا بالسكوت المخزي المريب!!!

أي: ومع أنني قد صرحت بتراجعي عما صدر مني، وأسفي على ذلك، وشكري لمن كان سببًا في ذلك؛ فالشيخ ربيع له كلماتٌ أشدُّ من ذلك في الصحابة -بل في بعض الأنبياء، وله كلام في جبريل عليه السلام- بل عنده كلام له صلة بالرب عزوجل، في عدة مواضع - ولم يتراجع عن ذلك، ولم يطالبه أتباعه هؤلاء الذين يظهرون الغيرة على الصحابة بالتراجع، وكان رجائي قويًا في أن يطالبه الموقعون بالتراجع عن هذه الأخطاء، وإلا أظهروا موقفهم منها أيضًا - فإن ذلك أحْفظ للعقيدة والسنة، فإنا لله وإنا إليه راجعون!!

وقد وضَّحت ذلك كله في أشرطة، أرسلتها للشيخ نصيحة سرية، لا يعلم بها إلا الله عزوجل، وبعض من كان يعمل معي -ممن لا بد منهم- في تجهيز المادة من مصادرها، وسميتها: «البديع، في نصح الشيخ ربيع»، كل هذا ليراجع نفسه في هذا وغيره، مما هو مذكور في هذه الأشرطة التسعة -مع أنه صاحب تشهير

وتهويل لا يعلمه إلا الله عزوجل، فلم أعامله بطريقته، بل عاملته بالفضل قبل العدل- وحتى الآن فإنه رافض استلامها، مما جعلني أقوم بنشرها؛ ليسمعها القاصي والداني من العلماء، وطلاب العلم، ويُعْرَفَ ماذا عند الشيخ من أمور خطيرة تخالف منهج العلماء سلفًا وخلفًا، وقد فعلتُ، فنفع الله بذلك.

ومع أن الكلام في ذلك ليس موضوع هذه الحلقة، لكنْ هكذا قدَّر الله ذكر ذلك، فنرجع لموضوعنا، فأقول: لا زال الشيخ ربيع يشكك في صدق تراجعي عما بدر مني من كلمات -مع حسن القصد، وحب الأصحاب، والدفاع عنهم- فأنا أطالبه، وأنا بجواره الآن في بلد الله الحرام مكة، أن يباهلني على كلامي هذا، فأقول: ألاَ لعنةُ الله والملائكة والناس أجمعين عليَّ: إنْ كان باطني يخالف ظاهري فيما قلتُ، ولعنة الله والملائكة والناس أجمعين عليك: إنْ كنتَ صادقًا فيما كتبتَ عني في عدم صدق تراجعي عن تلك الألفاظ، فهل يستطيع الشيخ ربيع أن نقوم معًا، ونقول ذلك بين الركن والمقام؟ فأنا- إن شاء الله تعالى- على استعداد لذلك معه أو مع من يتابعه على قوله، وإلا فَلْيَدَعْ هو وغيره هذه الأغاليط المكشوفة، والأساليب المزيفة، التي لا تنفق على من بصَّره الله بالحق، فإن الحق أبلج، والباطل لجلج، ﴿وَٱللَّهُ غَالِبٌ عَلَىٰٓ أَمْرِهِۦ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [يوسف: ٢١].

إن هذا الرجل يحب أن يقف على شيء ليشنِّع به، فإذا أعلن خصمه تراجعه عن ذلك؛ شكك في صدق التراجع؛ حتى يبقى لكلامه في خصمه مسوِّغٌ؛ لأنَّه لو سَلَّم بصدق توبة خصمه؛ لانقطعت حجته، ولم يبق له إلى الطعن في خصمه سبيل!! فهل سمعتم بهذا عمن يُنسب للسلفية، ويدعي أنه أعرف بها من غيره؟!!

٨ - وما ذكره الموقِّعون في هذا البيان عن الجماعات الحزبية التي في الساحة؛ فأنا أقول به، وأؤكِّد أن كثيرًا من هذه المناهج مناهج منحرفة عن السنة، ومن

مناهج أهل الأهواء، لكنَّ الحكم على الفرد لا بد فيه من استيفاء الشروط، وانتفاء الموانع، وأنه يُفَرِّقُ بين الحكم العامِّ والمعيَّن، وأن هناك من الأفراد من هو صحيح المعتقد، ويرى الدخول مع بعض هذه الجماعات لتحقيق مصلحة شرعية راجحة، أو دفع مفسدة غالبة، فكل فرد يُحْكَمُ عليه بما يستحق، بعد النظر في أمره بعلم وعدل، مع ضرورة التحذير من الانتماء لهذه الفرق وغيرها، مما ليست على منهج أهل السنة والجماعة، وهذا ما أدين الله به قبل البيان وبعده، فماذا يريد المخالفون؟!

٩ - والقول بأنه لا يجوز الدفاع عنهم، بأي صورة من الصور، فيه تفصيل:

فإن كان المراد: الدفاع عن باطلهم وضلالاتهم؛ فلا يجوز أن يُدافع عن خطأ سني، فضلاً عن أصحاب هذه الضلالات.

وإن كان المراد: أنَّه لا يجوز الرد على من يُجرحهم بهوى، ومن يرميهم بما ليس فيهم، ومن يُقوِّلهم ما لم يقولوه، ومن يتجاوز الحد في تجريحهم؛ أقول: إن كان هذا المراد -ولا أظن ذلك مرادًا عند بعض الموقِّعين- فهذا كلام مردود على قائله كائنًا من كان، وقد ذكرتُ أدلة ذلك في عدة كتب، منها: «قطع اللجاج، بالرد على من طعن في السراج الوهاج»، و«القول المفحم، لمن أنكر مقالة نصحح ولا نهدم»، والحمد لله أولًا وآخرًا.

١٠ - ما ذكره أصحاب البيان من انضباط منهج أهل السنة من جميع الجهات؛ فهذا قولي - ولله الحمد- من قبل ومن بعد، ودعوتي قائمة على ذلك، وما خالفتُ الشيخ ربيعًا في مسألة؛ إلا أوردت عليه من كلام أهل السنة سلفًا وخلفًا ما يملأ الصدر والنحر، ويقطع حجة المخالف، وأنا - ولله الحمد- من المشيدين بمنهج السلف، والدعوة إليه، وكتبي وأشرطتي الماضية والحالية خير دليل على ذلك، فماذا يريد الخصوم بعد ذلك؟!

واعلم أنه لا يلزم من انضباط منهج أهل السنة عصمةُ أفراده، فكلٌ يؤخذ من قوله ويُرَدّ إلا رسول الله ﷺ، إلا أن أهل السنة على ما عندهم من القصور والتقصير؛ فَهُمْ أفضل من غيرهم، وكل شر فيهم؛ هو في غيرهم أكثر، وكل خير عند غيرهم؛ فهو فيهم أكثر، ولله الحمد.

١١ - وأما قولهم: «أما المبتدعة والحزبيون -على سائر أصنافهم- فليسوا منه أي: منهج السلف- وليس منهم. . »، ففي هذا نوع إجمال، فيقال: من كانت بدعته مكفِّرة، أو مفسِّقة بالتزام أصل من أصول أهل البدع الكبار، الذين اشتهرت مخالفتهم للكتاب والسنة؛ فنعم، أما من كان عنده بدعة في العبادات، أو العادات، أو الاجتهادات الدعوية، التي لا تخالف أصول أهل السنة، ونحو ذلك، أو عنده تشيُّع يسير، كتفضيل عليٍّ على عثمان - رضي الله عنهما- فمثل هؤلاء لا يُطْلَق فيهم هذا القول، بل يُصرَّح بخطئهم في كذا وكذا، مع كونهم على منهج السنة فيما بقي.

وكذلك الحزبية؛ فمنها المكفِّر، ومنها المفسِّق، ولها مراتب متفاوتة، ومنها ما يكون بدعة، إذا تقرَّب بها صاحبها إلى الله تعالى، مع كونها مخالفة للأدلة الشرعية، ومنها ما يكون حزبية بدون قصد التقرُّب إلى الله تعالى، ومنها ما يكون سببه الخطأ في التأويل لبعض النصوص، أو بعض الآثار، ويحدُثُ بسببه خلاف شديد، وأخذ ورد، فينزغ الشيطان بين الإخوة، فيقع شيءٌ من الولاء والبراء بسبب ذلك، فمع إنكار هذا؛ إلا أن الحكم بإخراج هذا الصنف من أهل السنة؛ ظلم وتجاوز، وعلى كل حال: فنظرًا لسوء القصد عند بعض الناس، وسوء الفهم عند كثير منهم؛ يتعيَّن التفصيل في مثل هذا الموضع الحرج، والله أعلم.

١٢ - وما قالوه في ذم من رد الحق ودلائل الصواب بدعوى: «التثبُّت»،

وكذا ذم من رد الأخبار من الثقات إلا بالسماع المباشر؛ كلام كله حق -من حيث هو- وأنا أدين الله بقبول خبر الثقة فيمن لا أعرفه، أو فيمن أعرفه إذا جاء الثقة بدليل مقبول على قوله، أما إذا ذكره بخلاف ما أعرفه عن هذا المجروح، وليس معه دليل -لاسيما إذا عُرف المجرِّح بالغلو، وخالف مَنْ هو أفضل منه- فلا أقبل قوله، ومع ذلك فله اجتهاده، ولا أشنِّع عليه- إن كان متأهِّلاً لذلك - إنما أنكر على من يريد أن يلزم الناس بقوله، وإن صادم الدلائلَ النيرات، وهذا هو الواقع بيني وبين الشيخ ربيع، فيُسأل الموقِّعون على هذا البيان عمَّن هو المقصود بهذا البند، الذي يفهمه ربيع وأتباعه بفهم سيئ، والموقعون يعلمون أن ربيعًا وأتباعه يوقِّعون ذلك عليَّ، إلا أنهم ليسوا معهم على ذلك، وقصدهم درء المفاسد!! والله أعلم.

وكذلك **أَدِينُ اللهَ بقبول خبر الثقة**، ولا أشترط وقوفي بنفسي على صحة المُخْبَر به، بشرط أن يكون الناقل عدلاً فيما ينقله، وإنما أخالف من يدعي أنه كذلك، وليس كذلك، فالقاعدة متفق عليها، لكن يقع الاختلاف في تطبيقها على بعض الأعيان، لعدة قرائن تحف المقام، وقد أكون مصيبًا في قولي في هذا الشخص، وقد لا أكون كذلك، لكني ذهبت إلى ما ذهبت إليه عن اجتهاد وتحرٍّ لما تبرأ به الذمة، فماذا بقي إِذَنْ؟!

١٣ - قولهم: «قول بعض الناس: نصحِّح ولا نجرح؛ باطل بيقين، فلا يزال أهل الحديث -من قبل ومن بعد- يجرحون من يستحق التجريح، بالقواعد العلمية، والأصول الشرعية. . ».

أقول: هذا الإطلاق من الموقِّعين فيه وقفة، وذلك أنه قد عُرِفَ من أسلوب شيخ الإسلام وتلاميذه كابن القيم والذهبي وغيرهم، أنهم إذا عُرِضَ عليهم كلام الجهمية وغيرهم في الجسم والحد وغير ذلك من الألفاظ المُحْدَثة، قالوا: إن

قصدوا بذلك كذا؛ فصحيح، ولكنَّ اللفظ مُحْدَث، وإن قصدوا كذا؛ فباطل، فلماذا لم يسلك الموقِّعون هذا السبيل القائم على العلم والعدل؟! ولماذا أطلق الموقِّعون القول بالبطلان؟! كان الأحرى بهم - وهم يعلمون ما يجرى في الساحة، وما أثر هذا على المتلقِّفين للكلام دون رويَّة- أن يقولوا: من قصد بذلك: أن علم الجرح والتعديل قد انتهى بالكلية، وأنه لا يُحَذَّر من أهل البدع ومقالاتهم؛ فهذا باطل بيقين، فلا يزال أهل الحديث. إلى آخر ما قالوه، وإنْ كان المقصود بذلك: أننا نصحِّح خطأ المخطئ قبل التشهير به وتجريحه؛ فهذا معنى صواب، لكن إطلاق هذا اللفظ موهم وغير سديد، لو قالوا هذا؛ لكان ذلك أعذر لهم، وغالب ظني عن بعض الموقِّعين أنهم ما قصدوا غير ذلك، لكن هناك من يعكِّر ليصطاد، فضلاً عن اهتبال فرصة الاصطياد في الماء العكر، فكان يلزمهم التفصيل، وأما إشارتهم لذلك بقولهم: «يجرحون من يستحق التجريح. إلخ»، فقيد صحيح لا يكاد يفهمه إلا كاتبه - والله أعلم - لكن إذا عُلم أن الكلام - لاسيما في زمن الفتنة - سيوضع غير موضعه؛ تعيَّن التفصيل.

وعلى كل حال: فأنا لا أرضى بإطلاق كلمة: «نصحِّح ولا نجرح» -وإن كان لها مواضع صحيحة عند التأمل - لكن قائلها لا بد من التفصيل في أمره، أو سؤاله إن أمكن، قبل الحكم عليه، إلا أن يكون هذا القول قد صدر من مبتدع مشهور؛ فذاك أمر آخر، وهذا قد صدر من رجل معروف بالسنة، وهو الشيخ عدنان عرعور-حفظه الله- فلا حاجة لإشمات الجهلة من الغلاة المقلدة به، ونحن نعلم عنه أنه لا يقصد المعنى المذموم، والله أعلم.

وعبارتي التي قلتها -ولا زلت عليها-: «نصحِّح ولا نهدم »، ولا يلزم من نفي الهدم نفي التجريح، فالتجريح قد لا يهدم المجروح، بل ينفعه ويستدرك ما فاته، ويصلح ما أفسده، إنما يكون التجريح هدمًا لأهل البدع المعاندين، ومع

كونه هدمًا لهم؛ فهو حفاظ على بناء الشريعة وأصولها.

وقد وضَّحت مرادي بهذا القول، وأن المراد بذلك: السني إذا أخطأ، فلا نهدم السني لزلته، بل المبتدع الذي عنده الحديث النبوي، أو علمٌ يُحتاج إليه فيه، يُحذَّر منه في بدعته، ولا يُهجر علمه، ولذلك ضوابط وقيود عند أهل العلم، وقد قال الثوري لمن سأله عن ثور بن يزيد الكلاعي، وكان ثقة في الحديث، قدريًّا، فقال الثوري: «خذوا عن ثور، واتقوا قرنيه»، يعني بذلك: بدعته، وقد بينت -من قبل- أن قولي هذا في صدد الرد على الغلاة المسرفين في تجريح المخالف، والذين تسوّروا منزلة أعلى من مكانتهم، وتكلَّموا في غير فنهم، دون إدراك لأسباب الجرح الجارحة وغير الجارحة، ودون معرفة لألفاظ الأئمة المعبِّرة عن مرادهم.

وعلى كل حال: فقد رددت على الشيخ ربيع في هذا بكتاب مستقل، سميته بـ«القول المفحم، لمن أنكر مقالة نصحح ولا نهدم»، وأسأل الله أن يكون اسمًا على مسمًّى، وأن ينفعني به حيًّا وميتًا، وأن يجعله سببًا لعودة الشيخ ربيع إلى الصواب.

١٤ - وأيضًا فقد أشار الموقِّعون لما ذكرته بقولهم: «ويجرحون من يستحق التجريح، بالقواعد العلمية، والأصول الشرعية»، وهذا منهم أو من بعضهم -جزاهم الله خيرًا- احتراز من الذين ولجوا الباب بدون علم ولا حلم، فيا ترى ماذا سيقول الشيخ ربيع لمن يعدهم أئمة في الجرح والتعديل، وهذا القيد المذكور احتراز من سوء صنيعهم، وقبيح فعالهم؟! وها هو الشيخ قد وقَّع على ذلك؟! فأين القواعد العلمية والأصول الشرعية، عند من يبدِّع من خالفه ولو في مسألة اجتهادية؟! وأين ذلك ممَّن يبدِّع من سلَّم على فلان، أو أكل عند فلان، أو كونه لم يهجر فلانًا، ونحو ذلك من الخلط والخبط الذي أثمرته هذه القواعد

المخترعة في التعامل مع المخالف، وإن كان من دعاة السلفية؟!!

١٥ - وما أطلقه أصحاب البيان في ذم مقالة: «نتعاون فيما اتفقنا عليه، ويعذر بعضنا بعضًا فيما اختلفنا فيه»، فالمعلوم عن بعض أهل العلم التفصيل في معنى: «ويعذر. . » إلخ، ومع ذلك فقد رددتُّ على إطلاق هذه الكلمة في بعض أعداد «سلسلة الفتاوى الشرعية» بما هو أوضح مما في هذا البيان، وخلاصته: أنه لابد أن نتعاون فيما اتفقنا عليه من الحق لا الباطل وإلا فقد تتفق جماعة كبيرة على غير الحق في أمر أوْ أمور، كما هو مشاهد- وأن الحق يثبت بالدليل الشرعي، وبالنظرة الشرعية السلفية، لا النظرة الحزبية الخلفية!!

وللأسف فلا زال هناك من تزيِّن له نفسه اتهامي بهذه المقولة التي توسَّعْتُ في تفصيل الكلام عليها، وقبول ما هو حق فيها، وردِّ ما هو باطل؟!!.

١٦ - وقولهم: «وأما دعوى بعض الناس أن منهج أهل السنة واسع، فهي كلمة باطلة، لما يُبنى عليها من إدخال أهل البدع في السنة، والتهوين من ضلالاتهم وانحرافاتهم».

فأقول: من هم بعض الناس المذكورون في هذه الفقرة؟! فيُوَجَّه هذا السؤال للموقِّعين، ويُنْظَرُ هل سيتفق جوابهم، أم أنَّ كلاً منهم سيقصد شيئًا غير الذي يقصده الآخر؟!

وأيضًا: فلقد سبق أن وضحت قولي: «منهج أهل السنة منهج واسع»، وقد ذكرتُ هذا في مقام الرد على الغلاة، الذين ما فهموا من منهج أهل السنة إلا مجرد الردود على المخالف، وأن من خالفهم في مسألة؛ أخرجوه من السلفية، دون النظر في نوع هذه المسألة، وبذلك أخرجوا جمهور السلفيين من السلفية!!

بل قد وصل الأمر بمحمد بن هادي المدخلي أنْ قال -مؤخرًا-: «لا يوجد في

الرياض إلا سلفي واحد»!! ووصل بالشيخ ربيع أن يقول: «لا يوجد في جامعة الإمام ثلاثة سلفيون»!!

فمثل هذا الغلو سببه النظر إلى المنهج السلفي بنظرة ضيقة، وأن مساحته ضيقة جدًّا، حتى أصبح محصورًا على قلة قليلة، وسيلفظهم منهجهم شيئًا فشيئًا

فعندما رددتُّ على بعض صَرْعَى هذه القواعد الموتورة المشؤومة؛ بينتُ لهم أن المنهج السلفي منهج واسع، فيه تحقيق العبودية لله عزوجل، وفيه تزكية النفوس، وفيه طلب العلم، وفيه الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. .إلخ، وقد يخالفنا الرجل في حكمه على رجل مبتدع، لكنَّ هذا المخالف قائم بالمنهج السلفي من بقية الجوانب، فلا يجوز إخراجه من السلفية لذلك؛ لأن المنهج السلفي أوسع من مثل هذه الجزئية، وكذلك بينت أن المنهج السلفي منهج يوضِّح كيف يتعاملُ أهلُ السنة مع أنفسهم، ومع مخالفيهم من المبتدعة والكفار، وكل ذلك بعدل وهدى، لا بجهل وظلم وهوى، ومع هذا الوضوح يدعي الشيخ ربيع أن كلمتي هذه تُدْخِلُ أهل البدع في السنة، وأن هذا تهوين من ضلالات المبتدعة، وأنا مستعد لمباهلته كما سبق على ذلك أيضًا، لكنَّ الرجل رجلٌ لا يستطيع الثبات أمام الحقائق، إنما يحب أن يشنِّع ويجدِّع فقط، ولعله لذلك قد أنصف الله عزوجل منه ومن أذنابه!!!

أما من قال هذه الكلمة، قاصدًا بذلك إدخال أهل البدع في السنة، والتهوين من ضلالاتهم وانحرافاتهم؛ فليستْ هذه كلمة باطلة -وفقط- بل قائلها -بهذا القصد- مبتدع ضالٌ زائغ، وقد يصل إلى الكفر في بعض الحالات، فما وجه التشنيع بعد هذا كله؟! وما وجه التشكيك في نية الصادقين بعد هذا التفصيل؟!

(تنبيه): لقد سبقني شيخنا محدث العصر الألباني رحمه الله بإطلاق هذه الكلمة، وأن منهج أهل السنة منهج واسع، ومنهج رحمة، كما هو في بعض

أشرطته، فماذا سيقوم من أطلق بطلان هذه الكلمة، ولم يُفصِّل؟!!

١٧ - الشيخ ربيع -هداه الله- قد وقَّع على هذا البيان، وفي نهايته: «هذا مجموع ما تباحث به المشايخ، وهم -ولله الحمد- متفقون على هذه القواعد العلمية من قبل ومن بعد، وإنما هم يؤكِّدونها، ويحقِّقون القول فيها أكثر وأكثر، حرصا على وحدة الكلمة. . »..

فأقول: لقد صدرتْ كلماتٌ محفوظة عن الشيخ ربيع في الموقِّعين على هذا البيان من أهل الشام، وبعضها قبل أربعة أيام من هذا التاريخ، وقد شهد على ذلك غير واحد، وهم مستعدُّون بإدلاء هذه الشهادة، فإنْ كان الشيخ يعلم أن الموقِّعين من أهل الشام كذلك؛ فلماذا يوقِّع على بيان يمدحهم فيه بهذه الكلمات؟! وإن كان لا يرى ذلك؛ فلم يوقِّع على هذا البيان؟! والجواب عند الذين حضروا أو سمعوا ذلك، وعند القارئ المنصف، كل هذا ليُعْلَم حقيقةُ الحال، وعلى الله الاتكال.

ومعلوم أن الشيخ ربيعًا لا يصبر على مخالفٍ له وهو قادر على الإضرار به، أو إسقاطه كما يزعمون فلماذا يصبر على إخواننا من الأردن، وهو يعلم أنهم ليسوا على مشربه؟! إن الرجل لما تخلَّى عنه غالب كبار طلاب العلم؛ فإنه يُصبِّر نفسه على من بقي معه ولو في الظاهر -!!

١٨ - وفي نهاية البيان ذكر الموقِّعون نصيحة لطلبة العلم، جاء فيها: «. والانشغال بالدعوة إلى الحق، والتآخي والتناصر، دون الاشتغال بالقيل والقال مما يفرح الشيطان، ويُنعش جنده وأتباعه، ويشمت الأعداء»، وهذا كلام حق، يصوِّر الحال الذي وصلَتْ إليه الدعوة بسبب هذه القواعد المشؤومة، ولقد كان الشيخ ربيع يسمي طريقة أصحابه وكلامهم في مخالفيهم: جهادًا في سبيل الله، وجرحًا وتعديلاً لأهل البدع. .إلخ، وها هو الآن يوقِّع على هذا البيان

الذي يصف هذه الرعونة بأنها قيل وقال، وأنها تفرح الشيطان. . إلخ، فالحمد لله الذي أظهر الحق، وأبان الطريق، وصدق الله القائل: ﴿بَلْ نَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَى الْبَاطِلِ فَيَدْمَغُهُ فَإِذَا هُوَ زَاهِقٌ وَلَكُمُ الْوَيْلُ مِمَّا تَصِفُونَ ﴿١٨﴾﴾ [الأنبياء: ١٨].

١٩ - وأما الورقة التي وقَّع فيها الشيخ ربيع على موافقته على هذا البيان، ففيها: «. . فإنني أوجه رجائي إلى كل السلفيين في كل مكان، أن يسلكوا مسلك السلف الصالح، في إشاعة أسباب الألفة والمحبة، وترك التنابز بالألقاب، والبعد عن أسباب الاختلاف. . »، وهذا كسابقه، ففيه اعتراف من الشيخ بأن هذه الطريقة التي وصل إليها الشباب، ليست طريقة السلف في الجرح والتعديل، وإنما هذا تنابز بالألقاب، وانجرار وراء أسباب الخلاف، فيا سبحان الله، لقد كان الشيخ يعدُّ هذا إحياءً لعِلْم الجرح والتعديل، واتباعًا لطريقة السلف، فقد كان يمدح أصحاب هذه الفتنة بأنهم المجاهدون في سبيل الله، الذابُّون عن السنة، الداحرون القامعون للبدعة وأهلها؛ فهل من رشيد؟!

فإن كان الشيخ ربيع قد أدرك خطأه؛ فلماذا لا يعلن توبته؟!! وإن كان يسعى لمكاسب إعلامية فقط؛ فإنَّ الله هو العليم بذات الصدور!!

وإلا فليس هو ممن ينادي بما نادى به السلفيُّون: من الدعوة إلى المحبة، ونبذ الفُرقة، بل هو الذي أجَّج نار الفتنة بين المراكز السلفية، وبين الدعاة السلفيين، وأشعل نار الخلاف والتربص، والامتحان بالمقالات المحدثة، وعقد الولاء والبراء عليها، وسوء الظن بين الدعاة، وبين الشيخ وطلابه، والطالب وزميله في الطلب، بل بين الرجل وزوجته!!! ثم يأتي الآن صارخًا بالألفة والمحبة؟!!!

واعلم أن الرجل إذا علم أن هناك من سيفضحه من أهل العلم بسبب غلوه وآثاره السيئة؛ نادى بالألفة والرفق!! وقد صدر عنه قريبًا شريط أو أكثر ينادي في كلامه بالرفق مع اليهود والنصارى والصوفية!! ومع ذلك فلا زال مستمرًا في

التحذير من إخواننا طلاب العلم، ورميهم بالقبائح في مجالسه الخاصة!! فما أشد هذا الحال على صاحبه: أمام الناس له كلام، وعند خاصته له كلام آخر، والحمد لله الذي كبَتَ الباطل وأهله.

ولما كان هذا الكلام الذي وقَّع عليه الشيخ ربيع بعيدًا عن منهجه الذي يسلكه؛ فلم يستقمْ عليه هو بعد التوقيع يومًا من الأيام، بل رأيناه يفتي بالهجر، ويُحَذِّرُ من طلاب العلم هنا وهناك وهنالك، وغير ذلك من الأوابد!!!

٢٠- لقد ظهر - عند كثير من العقلاء- أنَّ كثيرًا مما تضمَّنه البيان -وقد وقَّع عليه الشيخ ربيع- يخالف كثيرًا مما ذهب إليه الشيخ ربيع في هذه الخصومة، وأنه أَيَّدَ كثيرًا مما قلته، وإنما هو يَرُدُّ على أناس لو قالوا كذا؛ فَهُمْ كذا، وأمَّا أنا فأدين الله بأنني لا أقولُ بكثير مما يرميني به الشيخ ربيع، فالذي يظهر أن الشيخ ربيعًا يتوهَّم خصمًا له، ويتوهم مقالات وعقائد لهذا الخصم، ثم ينبري للرد عليه وعليها، ولا وجود لهذا الخصم، ولا لهذه المقالات، أو أن الشيخ يجب أن يتراجع عن قوله الذي ظهر بطلانه ومخالفته لعلماء الأمة سلفًا وخلفًا - وهذا بعيد - إلا أنه لا يحبُّ أن يظهر ذلك، فيوهم القارئ أو السامع بأنه لا زال على قوله، مع أنه أخذ في خط الرجعة بأسلوب عجيب ومريب أيضًا، وإلا فليثبتِ الشيخُ للناس من كتبي وأشرطتي هذه المقالات التي يعزوها إليّ، بخلاف ما قررته في هذه الحلقة، وأنا أطالبه، وألح عليه، أن يثبت ذلك، فإن أثبت أنني أقول بخلاف ما قررته هنا -وهيهات- فأنا تائبٌ إلى الله تعالى منه، وشاكرٌ له على ما قدم لي من خير، وإن عجز - وهو كذلك - فليعرف الناسُ ماذا وراء هذه الخصومة، التي أُلْبِسَتْ -قهرًا- ثوب العلم، وهي حظوظٌ نفسية، وأغراضٌ شخصية، وعداوة من أراد أن يفلت من رِبْقة الهيمنة والتبعية، والويل ثم الويل والثبور لمن خالف فتوى حامل لواء الجرح والتعديل!!

٢١ - إن كثيرًا من الجهلة المخالفين ظنوا أن هذا البيان تراجع من مشايخ الأردن عن موقفهم الأول، وأنا أقول بأعلى صوتي: «هذا كذبٌ عليهم، وهاهم أحياء يُرْزَقُونَ، فسلوهم: هل توافقوننا على تبديعِ أبي الحسن؟! وهل أنتم عندما وقعتم على هذا البيان، تعتقدون أن أبا الحسن هو الذي يقول هذه المقالات التي ذممتم قائلها؟! وما موقفكم مما يقوله الشيخ ربيع في أبي الحسن؟»، فإن أجابوكم بما أنتم عليه؛ فاعزوا إليهم التراجع، وإلا فلا يَفْرَحُ بالنصر الرخيص المؤقَّت المزيف طالبُ حق، يعرف قدر الحق وأهله.

٢٢ - لقد علَّقتُ -في هذه الحلقة- على هذا البيان دفاعًا عن صاحب الحق، وردًا على من لا يحسن الفهم، أو يحسنه لكن يجد في التلبيس والتهويش مصلحة ما، وتقوية لشوكة أهل الحق ﴿وَلَوْلَآ أَن ثَبَّتْنَٰكَ لَقَدْ كِدتَّ تَرْكَنُ إِلَيْهِمْ شَيْـًٔا قَلِيلًا ﴿٧٤﴾﴾ [الإسراء: ٧٤].

٢٣ - وقبل النهاية أؤكِّد موافقتي -من قبل ومن بعد- لكثير مما ورد في هذا البيان، وإنْ كان أسلوبُ صياغة البيان مما لا يرتضيه الكثير والكثير من أهل الإيمان، لاسيما في زمن الفتنة والامتحان!! كما أنى أذم من قال بكثير من المقالات التي ذمها البيان -حسَبَ ما سبق تفصيله- وألزم الشيخ ربيعًا أن ينصح أتباعه بالتراجع، كما تراجع هو -إنْ كان قد أدرك معنى توقيعه على هذا البيان- إلا أن يكون للشيخ قصد آخر في قبوله التوقيع على هذا البيان؛ فأذكِّره بقول الله عزوجل: ﴿وَٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِىٓ أَنفُسِكُمْ فَٱحْذَرُوهُ﴾ [البقرة: ٢٣٥].

٢٤- وفي النهاية: فإني أشهد الله تعالى، ومَنْ حضرني من الملائكة، ومن

وقف على هذا مِنَ المسلمين، أنَّ هذا ما أَدِينُ الله به فيما حررته، ومن كذَّب ذلك أو بعضه، فإنَّ الله الحكَمُ العدل بيني وبينه، ومَنْ أعرض عن قواعد الشريعة القائمة على التعامل بالظاهر، والبينة على المدعي؛ فأنا مستعدٌّ لمباهلته

على ذلك، وإنما أقول هذا -لا شَكًّا في نفسي- ولكنْ من باب إرخاء العنان للخصم المبطل، ومبالغةً في براءة الذمة، وتقويةً لحجة أهل الحق في كل مكان، وحرصًا على رأب الصدع بالحق، وسلامةِ الدعوة من جهتي، ولو على حسابي، فإنْ أبى الخصمُ هذا وذاك وذلك، واستمر في قوله: هو يقصدُ كذا، هو يريدُ كذا؛ فليشهد الجميعُ ببطلان دعواه، وإعراضِهِ عن قواعد شريعة الله، وإمعانِهِ في ظلم خصمه، واتباعه هواه.

هذا، وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

وبهذا انتهت الحلقة الأولى من بيان موقفي من هذا البيان، وتليها -إن شاء الله تعالى- الحلقة الثانية -إن احتاج المقام لذلك- والله تعالى أعلم وأحكم، والحمد لله أولاً وآخرًا.

كتبه

أبو الحسن السليماني

من مكة المكرمة ليلة الثلاثاء ١٤/ رمضان/١٤٢٣هـ